

الخط ولسل الحسرة

والحاضر إلى مستقبل جديد

بقلم الكاتب الاجتماعى الأستاذ سيد قطب

قال لى أحد الأصدقاء الذين يتابعون ما أكتب هنا فى "مجلة الشؤون الاجتماعية" وفى "مجلة الرسالة" وسواهما : "مالك ساخطا على كل شىء فى مصر؟ أليس فيها ما يعجبك ثم ألا ترى فى هذا السخط الدائم مدعاة للتشاؤم واليأس وفقر الهمم عن الإصلاح ؟"

ونستأرى رأى اصدق فى 'السخط الحى انصاىق' الذى تبعته الغيرة القبية والنظلم إلى ما هو خير . فالسخط سخطان : سخط التذال الفاتر الذى يرمى إلى التحلل من أداء الواجب ومن الجهد لتغيير الواقع . وهو سخط مؤذ مائع يتظاهر به بعض الناس ليطهروا أنفسهم أفضل وأرفع من الوسط الذى يعيشون فيه ، ولا عرض لهم من ورائه إلا هذا التظاهر الدافى الرخيص . وسخط الرغبة فى الإصلاح ، والألم مما هو كائن . سخط الوالد على ابنه المفسود يريد صلاحه ونفعه ويرى أن يأس منه وينقص يديه ولو لم يأت انتصح والسخط نقادة قريية .

وأستطيع أن أقول : إن سخطى لم يكن قط من النوع الأول ، وإنما كان دائما من النوع الثانى ، وهو سخط أبعد ما يكون عن روح التشاؤم واليأس ، فالتشاؤم اليأس يصمت وتهون لديه السيئات لأنها منتظرة مرقوبة ، وليس فيها ما يثير سخطه ، وليس له من رجاء ما يحفز له محاولة الإصلاح .

ونحن أحوى فى طور انتقالنا الحاصر إلى الساخطين المنبرين ، مواقع السخط ناقص من إلى الراسين القانعين الذين لا أمل لهم فى المستقبل ولا رغبة لهم فى الكمال .

وإذا لم نسخط على ما هو كائن فى مصر اليوم ففى يكون السخط ؟ وكل شىء فى حاجة إلى تعديل والإصلاح أو على الأقل إلى الدراسة والتنظيم .

إن السخط فى حالة المجتمع المصرى هو الذى خلق «ورادة الشؤون الاجتماعية» لتربل أسباب سخطه وتحول إصلاح المجتمع ، وتبنى مستقبلا حديثا لشعب يتفق مع وضعه الجديد .

والسخط على الوضع الحالى للريف هو الذى أنشأ التفكير فى « المراكز الاجتماعية » وكل اتجاه آخر لإنقاذ الفلاح . لا بل إن السخط على الاحتلال والحماية قبل ذلك كله هو الذى أنشأ المعاهدة وجاء بالاستقلال ، وهو الأساس الأول الذى نريد أن نبني عليه كل إصلاح . ألا وإن الرضا بالواقع فى مثل هذه الأحوال نعمة من نعمات الجود ومقدمة من مقدمات الموت . فليكن ههنا الأول هو السخط والسخط دائماً حتى يستقيم المعوج ويكمل الناقص وتعالج الأدواء . ولكن ليكن سخطاً مثمراً يكشف عن العلة ويقترح الدواء ، ويلاحظ الممكن وغير الممكن من الإصلاح .

ما الذى نشكوه فى الوضع الحاضر وما الذى يسخط الرغبين فى المستقبل الجديد ؟ لفرج القهقري قليلا لنرى أننا عشنا نصف قرن فى الاحتلال لاشان لنا فى أخص شؤوننا وأن وضع البلاد كله كان متناسبا مع هذا الاحتلال ، فى الاقتصاد والاجتماع والتعليم والأخلاق ، وكل مقومات الشعوب .

ثم لندكر أننا لم نستقبل هذا الاحتلال أقوياء راسخين التقاليد ، فان हमيانة عام من الاحتلال التركى كانت تسبق هذا الاحتلال الأخير وبينهما فجوة صغيرة لم يتسع الزمن فيها للإصلاح الكامل العميق الجذور ، لأن خمسة قرون كاملة حطمت كان المجتمع المصرى واقتصادياته وأخلاقه وروابطه فلم تكن همسون عاما بكافية لأن تحدث فيه أثرا عميقا ، وهى الفترة القصيرة بين الاحتلالين .

فإذا صنعنا بعد أن لنا الاستقلال ؟

إننا لم نحاول تغيير هذا الوضع الذى تركنا عليه الاحتلال ، وخلق وضع حديد يناسب الاستقلال ، بل سرنا على سياسة الترقيع فى كل شىء ، فى الاقتصاد والتعليم والسياسة وكل شؤون الحياة . الترقيع فى نظام قديم وضع على أساس معين فلم يعد شىء منه صالحا للأساس الجديد . وكل متاعنا اليوم تنشأ عن هذا الترقيع ، وعن عدم وضع برنامج ثابت معين فى جمع الانجازات كمشروعات السنوات الخمس أو العشر فى الأهم التى واجهت مثل ماواجهنا أو قريبا منه فى تاريخها الحديث .

ولنضرب لذلك بعض الأمثال :

١ — فى خلال الحكم العثمانى الطويل كان الولى و"أسحق" والمفتش وأتباعهم هم السادة وكان المصريون هم "الفلاحين" وكانت الحكومة للحكام لا للحكوميين . ومن هنا أهملت القرية المصرية وأهمل زريف لمصرى لأن السادة احكام لا يقيمون فى وسط "الفلاحين" . ومن هنا كذلك أهملت الأحياء الوطنية فى المدن وعنى بالأحياء الخاصة لأن هؤلاء السادة لاعلاقة لهم "بأولاد البلد" السكبين فى تلك الأحياء .

وجاء الاستعمار الانجليزى فلم يكن يهتم تغيير هذا الوضع إلا قليلا ، فأما الريف فظل على عهده مهملا على الرغم من حديث لورد كرومر عن " أصحاب الجلابيب الزرقاء " وعن التعليم الأولى ، لأن عقلية الاستعمار البريطانى عقلية سياسية واقتصادية لا يهتمها التدخل في شؤون الشعوب القومية وأوضاعها الاجتماعية أو الدينية والخلقية ، ولم يكن وضع الريف والمدينة يؤثر على مصالحهم فلم يعنوا بتغييره تغيرا جوهريا ، وأما الأحياء الوطنية في المدن فظلت على عهدها كذلك لأن السادة الأجانب من جميع الأجناس حلوا محل السادة الأتراك وقوى سلطانهم فزادوا رفاهية في أحيائهم وبقى " أولاد البلد " في أوكارهم ومجورهم .

وكان هذا الوضع مفهوما ومنطقيا أيام الحكم العثمانى وأيام الاحتلال الانجليزى على السواء . ولكنه لم يعد مفهوما ولا منطقيا مع الاستقلال ومع حكومة الشعب ومع الحكم النيابى والدستور والبرلمان .

فإذا صنعنا لينسجم الموقف الجديد مع الوضع الموجود ؟
لم نضع لنا سياسة ثابتة تقوم على التعادل بين المدينة والقرية وبين الأحياء الأفرنجية والأحياء الوطنية ، ويظهر أثرها في وضع الميزانية وفي العقلية الحكومية الديوانية ، وفي علاقة الموظفين بالجمهور ، وفي كل ناحية من نواحي التشريع والتنفيذ .

لم نضع هذه السياسة الثابتة المتناسقة ولكننا أخذنا في الترقيع : مشروع من هنا ومشروع من هناك ، ثم تعجز الميزانية عن السير والتنفيذ فندعهما على الرف بعد طول التتكير والتحضير وشارع يشق في حى وطنى ثم يترك فتقوم الأبنية كما يتفق على جانبيه كما حدث في شارع فاروق مثلا ، وأحياء وطنية جديدة تنشأ ضيقة المسالك مزدحمة المباني على الطراز الذى شققنا ذلك الشارع لتتق مضاره . ولا سياسة لنا في الخدم ولا البناء . . . وهكذا بالبركة وبلا قصد مرسوم .

٢ - وكان الفرض من التعليم في أيام الاحتلال تخريج الموظفين الصالحين لأعمال الدواوين وخلق طبقة متعلمة ولكنهم غير مثقفة ولا متينة الشخصية حتى تكون آلات فقط في أيدي المسيطرين والرؤساء ، فاصطبغت البرامج ونظم المدارس وعلاقات التلاميذ بالمدرسين وطلاقة هؤلاء بالنظار والمفتشين ، وعلاقة الجميع بالرؤساء بهذه الصبغة التى لا تساعد على ثقافة كاملة ولا تكوين شخصيات مستقلة . ثم كان من مقتضيات السياسة في بعض عهودها أن تميز هؤلاء الموظفين على الجمهور ، وأن تخلق لهم امتيازات وسلطات تشمرهم بهذا التمييز . ولم تكن هذه الروح جديدة فقد كانت امتدادا لأساطان الحكام من الأتراك ، ولوضع السادة والعبيد في القرون الخمسة المظلمة .

وكان هذا الوضع منطقيا ومفهوما كذلك مع الاحتلال ، ولكنه ليس منطقيا ولا مفهوما مع الاستقلال الذى يجب أن يجعل همه تكوين الشخصيات المستقلة وإنضاج

الثقافات القومية ، والتسوية بين الطبقات ورعاية حقوق الجمهور الذى يؤدى مرتبات الموظفين ، والتسوية بين جميع الأفراد فى فرص الحياة والنجاح لأن هذا أساس الديمقراطية الصحيح ، لا أن يكون التعلم والتوظيف والترقى وقفا على القادرين ومن يلوذون بالقادرين .

فإذا صنعنا لتسجيم نظم التعليم والتوظيف مع الوضع الجديد ؟

لم نضع لنا سياسة مرسومة ثابتة لأغراضنا من التعليم عامة ومن كل نوع منه خاصة ، لم نقم بإحصاء لما تتطلبه جميع مرافق البلاد من كل أنواع التعليم ثم نضع طاقة المدرس والكتليات على أساس هذا الإحصاء لمدة عشرين سنوات مثلا أو عشرين ؟ بل لم نضع بالإحصاء العام للسكان الذى يبين عدد من يشتغلون بالحرف المختلفة ونوع ثقافتهم فنعلم أن كثيرا من هذه الحرف يشتغل فيها جماعة ممن لم يتثقفوا ثقافة معينة لأنها لا تجد من خريجي المدارس من أعدتهم دراستهم لها ، بينما المثات والأوف يخرجون فى مدارس لا توجد لها حرف تقابلها فى السوق .

لم نغير أسس النظم المدرسية وأسس العلاقات بين كل طبقة والتي تليها من جماعات وزارة المعارف لتمكين المنشآت الثقافية من تخريج شبان لهم طابع خاص فى ثقافتهم وشخصيتهم واستقلال تمكيزهم غير الطابع الذى كانت تخرجه على عهد الاحتلال .

لم نضع سياسة واضحة للعلاقات بين الموظفين والجمهور يظهر أثرها فى الميزانية العامة وفى المرتبات ومساواة من شؤون التوظيف ، ولا زال السبب الأول (باب المرتبات) يتراد ويتضخم فى الميزانية على الرغم من كل مشروعات التخفيض ، والمرافق الحيوية لا تجد المال اللازم كالمراكز الاجتماعية فى الريف ، ولم تتح الفرص للجميع ، فلا يزال الفقراء محرومين من الصحة ومن العلم وهما سلاحان قويان للنضال والنجاح .

لم نضع هذه السياسة الثابتة ولكنا أخذنا فى الترقيع : مشروع لرفع مستوى اللغة العربية واللغة الانجليزية فى المدارس يسير فى اتجاه ، ومشروع النشاط المدرسى فى اتجاه آخر ، ومشروع لتعديل المناهج ومدة لدراسة طورا بالحذف وطورا بالإنضافة فى اتجاه ثالث ، ومدرسة ابتدائية لها ومدرسة ثانوية هناك حسب ضغط السكان . ومشروع لتخفيض الباب الأول وكادر جديد واستثناء من الكادر الجديد ... وهكذا بأبركة وبلا قصد مرسوم :

٣ — وفى أيام الحكم العثمانى وأيام الاحتلال الانجليزى كان المجتمع هو آخر ما يفكر فيه الحكام ، وما لهم وهذا المجتمع والبقرة الحلوب تدر لبنها سواء صلح هذا المجتمع أم فسد ، وسواء تشمت أم التأم ؟

وصحونا فى الفترة الأخيرة على مجتمع منحل مريض مفكك ، كل ناحية من نواحيه تحتاج إلى الإصلاح . اقتصاده مختل لأن متوسط الدخل الفردى يهبط إلى عشرة جنيهات

في العام ولأن توزيع الثروة بين أفرادها لا تدرج فيه ولا انسجاماً وأخلاقه منحلة لأن طرفة التقليد قصت على كل مقوماته الصالحة وأعدته بشر التقاليد الغريبة التي يشكو منها أهلها في هذا الزمان ؛ وتعليمه مقلوب لأن الجامعة فيه تنضج وتمتد قبل أن يقف التعليم الأولى على قدميه ؛ وكلاهما يجب أن يسار الآخر ويناشيه .

فإذا صنعنا لعلاج هذا المجتمع المريض ؟

إنشأنا وزارة الشؤون الاجتماعية ؛ ثم تركناها سنة بلا ميزانية ولا موظفين أصليين وسنة بلا مال تنفذه مشروعاتها ؛ والإصلاح الاجتماعي عمل ضخم يحتاج إلى وضع الميزانية على أساس خاص تظهر فيه العناية بالجانب الاجتماعي والمشروعات الشعبية ، ويحتاج إلى علاج للأزمة الاقتصادية ووضع سياسة لتدرج الثروات والضرائب وإلى علاج 'بجهد' وعلاج المرض ومقاومة التبطل ... و ... والدولة كلها هي التي تستطيع لا وزارة الشؤون الاجتماعية وحدها التي لا ميزانية لها ولا اعتمادات تناسب هذه المهمة الضخمة .

*

ويطول بنا الحديث أو شئت أن أمدد ظواهر النقص التي تثير السخط في وضعتنا الحاضر . فهي بالإجمال قائمة على عدم اتخاذ سياسة ثابتة وبرنامج معين لفترة من الفترات . فلنقل كلمة في أسس هذه السياسة التي ينبغي أن تكون .

١ — يجب أن تكون لنا سياسة اقتصادية ذات شعبتين :

الشعبة الأولى للعمل على رفع مستوى الثروة القومية العامة بخلاف موارد جديدة وتنمية الموارد الحالية ، فإن عشرة جنيهات في العام مبلغ حقير يتقاضى ضعفه الكناس في سويسره في كل شهر ، ومع هذا فذلك هو المتوسط وكثيرون ينحط دخلهم السنوي الحقيقي إلى ثلاثة جنيهات . وقد كتب الكثيرون في هذا الموضوع ، ولكن كل كتابة ستذهب عبثاً ما لم توضع سياسة ثابتة في هذا الاتجاه .

والشعبة الثانية للعمل على حسن توزيع الثروة وتدرجها بإجراءات نظامية ، وأهمها هذه الإجراءات تدرج الضرائب بحسب الدخل وتدرج المرتبات في الوظائف والتقريب بين الحد الأدنى والحد الأعلى فيه ، والتلليل من امتيازات الموظفين بحيث تتقارب مع الامتيازات التي يتمتع بها الجمهور إن كانت للجمهور امتيازات .

٢ — ويجب أن تكون لنا سياسة تعليمية ثابتة لا تتغير بتغير الوزارات ، ذات شعبتين كذلك : الشعبة الأولى للعمل على أن تضمن نظم الدراسة والمناهج والظم الإدارية تكوين ثقافات مستنيرة وشخصيات مستقلة ، ومراعاة حقيقية في كل فرع من الفروع . وهذا يحتاج إلى تغيير العقلية التعليمية لا إلى ترفيعها .

والشعبة الثانية لوازنة بين حاجات المرافق العامة وبين الدراسات المختلفة . والإحصاء هو الذى يعصمنا من الزلل . ولا أريد بهذا أن تكون الثقافة وفقا على العمل الحرفى ، فإن التعقق فى البحث والحياة للعلم وحده وظيفة من وظائف الدولة تبغى مراعاتها .

٣ — ويجب أن تكون لنا سياسة اجتماعية ثابتة ، ذات أسس خلقية واضحة ، يجب أن نرسم فى أنفسنا صورة المجتمع الذى نريده ، وصورة الأسس التى يقوم عليها ، فنستطيع حينئذ رسم الطرق الموصلة إلى تحقيق تلك الصورة وقيام هذه الأسس .

يجب أن نسأل أنفسنا : ماذا نريد ! أنريد مجتمعا شرقيا مستنيرا ، أم غربيا مثلهذا ؟ أنريد أن نجعل الدين أساسا من أسس هذا المجتمع أم التعاليم المدنية وحدها ؟ ماذا نريد من المرأة ؟ أنريدها أما ورثة البيت أم نريدها محامية ووظيفة ؟ . . . إلى آخر هذه الأسئلة التى ينبغى أن نجيب عليها ثم نرسم سياستنا على أساس هذا الجواب ، ونضع القواعد التى تقوم عليها الأسرة والنظم التى تدير عليها الطفولة ، والوجهة التى يتجه إليها الشباب ، فى البيت والمدرسة والمجتمع .

٤ — ويجب أن تكون لنا سياسة ثابتة فى إصلاح الريف وإصلاح أحياء الفقراء ، سياسة نضع ميزانيتها على أساسها ، وتشريعاتنا الصحية والبلدية كذلك ، فلا تكون الظروف هى المتحركة فى مشروعاتنا ولا يكون الريف نافلة نتوجه إليها بعد تحقيق ما نعهده ضروريا فى أعمالنا .

٥ — وأخيرا يجب أن نتعلم السخط وأن نعلمه للحكومة وللشعب على السواء . ولكن السخط المشمر الذى تبعته الرغبة فى الإصلاح ، لا سخط التدلل الذى تبعته الميوعة والتحلل عن الواجبات .

سيد قطب